

قرار

الموضوع: جرائم المخدرات المرتبطة باستخدام الإنترنت

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة ج - أنتربول المنعقدة في دورتها الـ 75 في ريو دي جانيرو، البرازيل من 19 إلى 22 أيلول/سبتمبر 2006 ،

إذ تدرك أن هناك زيادة في عدد المجرمين الذين يستخدمون الإنترنت لجمع أو تبادل معلومات متعلقة بالمخدرات الغرض منها تيسير إنتاج أو استعمال أو بيع مخدرات مدرجة في جدول المخدرات المخضعة للرقابة ومواد لا تصدر بها وصفات طبية،

وإذ تقر بأن نتائج العمل الميداني في المشاريع الوطنية تبين أن من الممكن مكافحة الاتجار في المخدرات على الإنترنت بأساليب استباقية ومعرفة عامة بأجهزة الكمبيوتر والإنترنت،

وإذ تقر أيضا بأن معظم البلدان الأعضاء يدرك مدى التهديد الذي قد يمثله الإنترنت فيما يتعلق بجرائم المخدرات،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأعضاء والمنظمات الدولية قد أوصت بأن يعمل أنتربول على إنماء أساليب فعالة لمواجهة التحدي الذي تطرحه جرائم المخدرات المرتبطة باستخدام الإنترنت (التوصيتان 41 و55 الواردتان في تقرير اللجنة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2005 ، والإجابات على استبيان الأمانة العامة لأنتربول المرقم (2005/156/SC/DCO/DA/LB)،

وإذ تأخذ في الاعتبار ضرورة مساندة جهود الأمانة العامة الرامية إلى تيسير نهج مرن لوصل كل مكتب من المكاتب المركزية الوطنية بمنظومة أنتربول للاتصالات العالمية I-24/7 ، ومساعدة الأمانة العامة في نصب المنظومة الجديدة بسرعة وتبيين أقل الحلول كلفة وبالتالي استبعاد التكاليف الإدارية غير الضرورية (القرار AG-2002-RES-03)،

واقترانها بأنها بأن كمية المعلومات المتعلقة بالمخدرات على الإنترنت المتيسرة لسلطات شرطة البلدان الأعضاء والأمانة العامة تُعتبر غير ملائمة حاليا للتمكن بشكل موثوق من كشف الصلات وتبين المجرمين،

واقترانها أيضا بأن المستوى الحالي للتدريب المتيسر لأجهزة الشرطة ومكاتب الإدعاء العام في البلدان الأعضاء غير كاف، وبأن هناك حاجة ملحة إلى معالجة هذا القصور،

وإذ هي على يقين من أن شبكة المكاتب المركزية الوطنية لأنتربول، بالإضافة إلى الأمانة العامة واتصالات أنتربول المأمونة وقواعد بياناته، قادرة بوضوح على تعزيز الموارد الأخرى المتيسرة حاليا للتحقيقات بشأن جرائم المخدرات والإجرام السيبري،

تحت جميع المكاتب المركزية الوطنية، بمساعدة كل أجهزة إنفاذ القانون المعنية، على:

- استحداث نقاط اتصال تكون مسؤولة عن التحقيق بشأن جرائم المخدرات المرتبطة بالإنترنت؛
- تعيين مدربين مؤهلين، واستضافة حلقات عمل؛
- دعم الفريق العامل التابع لأمانة الأنتربول العامة المعني بجرائم المخدرات المرتبطة باستخدام الإنترنت؛ و
- توسيع نطاق الوصول إلى منظومة I-24/7 ليشمل المحققين في جرائم المخدرات ذات الصلة بالإنترنت، التابعين لهيئات وطنية مسؤولة عن إنفاذ القانون ومن خارج المكتب المركزي الوطني.

اعتمد